

الإصلاح الاقتصادي من خلال برامج التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي - عرض تجربة الهند في الإصلاح الاقتصادي

Economic reform through IMF economic installation programs With the presentation of India's experience in economic reform

عيسى حجاب^{1*} ، عبد الحفيظ بوخرص² ، سمير بن محاد³

¹ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)

² كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)

³ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)

ملخص: لقد طبقت العديد من الدول النامية برامج شاملة للإصلاح الاقتصادي سواء بصورة ذاتية أو بمساعدة المؤسسات المالية الدولية استجابة للتغيرات السريعة في البيئة الخارجية والمتطلبات المتزايدة للنمو الداخلي، ويتمثل ذلك في تطبيق سياسات اقتصادية تعطي دوراً أقوى للسوق وتنمية القطاع الخاص وتسمح بالاندماج مع الاقتصاد العالمي، وكان في مقدمتها تلك السياسات والاجراءات والتي تهدف أيضاً لاستعادة التوازن الداخلي والخارجي من خلال تطبيق سياسات مالية ونقدية متشددة موجهة لترشيد الطلب المحلي عن طريق خفض النفقات الحكومية والسيطرة على نمو السيولة النقدية وانتهاج سياسات محدده فيما يخص نظامي الاسعار وسعر الصرف. وبعرضنا لتجربة الهند فقد تمكنت من التحكم في معدلات التضخم عند مستوى مقبول وتكوين احتياطات ضخمة من العملة الصعبة.

الكلمات المفتاح: إصلاح اقتصادي، تثبيت اقتصادي، صندوق نقد دولي، سياسات نقدية ومالية.

تصنيف JEL : O4 ؛ O5

Abstract: Many developing countries have implemented comprehensive economic reform programs, either self-reliant or with the assistance of the international financial institutions, in response to rapid changes in the external environment and growing demands for internal growth. This is the application of economic policies that give a stronger role to the market and private sector development and allow integration with the global economy. These policies and procedures are aimed at restoring internal and external balance by implementing strict fiscal and monetary policies aimed at rationalizing domestic demand by reducing government expenditure and controlling cash flow growth. SAT with respect to specific statutory prices and exchange rate. By offering India's experience, it has managed to control inflation at an acceptable level and create huge foreign exchange reserves

Keywords: Keyword ; Economic Reform ; economic installation ; International Monetary Fund; Monetary and Financial Policies.

Jel Classification Codes : O4 ؛ O5.

I- تمهيد :

عانت الكثير من الدول النامية منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي من تفاقم الاختلالات الهيكلية كزيادة العجز في الموازنة العامة، ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتدني مستويات المعيشة فضلاً عن عدم قدرتها على تسديد خدمة الدين العام الخارجي، نتيجة الإفراط في الاستدانة، وسوء استخدام تلك التدفقات المالية. وتجرب الدول النامية التي تتمتع بعضوية الصندوق في الغالب على تطبيق برامج الصندوق لحاجتها الملحة إلى التمويل الذي يوفره لها صندوق النقد، سواء من مصادره الخاصة أو من مصادر أخرى مثل البنك الدولي، يشتمل هذا البرنامج على سياسات مالية واقتصادية، يطلق عليها برامج التثبيت الاقتصادي.

وقد حققت العديد من الدول النامية وبعض الدول (العربية منها) معدلات نمو اقتصادي مقبولة في العقود السابقة من القرن الماضي نتيجة لتوافق السياسات الاقتصادية الداخلية مع المناخ الاقتصادي العالمي المستقر نسبياً، إلا أن الحال لم يستمر على ما هو عليه بسبب الالتزامات الخارجية التي عصفت بالاقتصاد العالمي بدءاً من اختيار نظام برتن وودز وارتفاع أسعار النفط التي أدت إلى خلق فائض وعجز كبير في الميزان التجاري للدول المصدرة والمستوردة للنفط والخطأ التي ارتكبتها الدول النامية في سياساتها الاقتصادية الداخلية منها التوسع المفرط في الانفاق العام باسم برامج التنمية وسياسة التشغيل العامة كل هذه أجبرت تلك الدول على القيام ببعض الإصلاحات الانعزالية والمحدودة وذلك عن طريق الاقتراض من الخارج بشقيه العام والخاص وبشروط ميسرة من أجل تلبية احتياجات التنمية ولتجنب آثار ركود عالمي ليتم بذلك تدوير الفوائض المالية لبعض الدول المصدرة للنفط لتصب في نحر الانفاق. إلا أن عقد الثمانينيات جاء ليكمل المشهد الأخير من حالة العجز في اقتصاديات تلك الدول والتي اشتدت مع بروز أزمة الركود التضخمي عالمياً مما دفع بها إلى المزيد من الاقتراض لمواجهة العجز والتي ترافقت مع تحول المؤسسات المالية الدولية المقرضة من وظيفة الاقتراض إلى وظيفة استعادة الديون فارتفعت أسعار الفائدة بشكل مطرد مسببة زيادة في أعباء خدمة الدين فتعالت أصوات القادة السياسيين وصناع القرارات الاقتصادية والمؤسسات الدولية ووكالات التنمية بضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية لتلك الدول وأحداث تغييرات جذرية لها حتى وإن تم ذلك بتكلفة اجتماعية باهظة.

استطاعت الهند تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة منذ عام 2003 وحتى الآن، وضعتها على درب النمو الاقتصادي السريع، ولم تبدأ هذه الدورة من النمو السريع فجأة، إذ كان لديها بناء اقتصادي متين تحقق على مدار سنوات طويلة منذ استقلال الهند، التي اعتمدت في البداية ولما يقرب من ربع قرن على اقتصاد مختلط يلعب فيه التخطيط المركزي والقطاع العام دوراً مهماً في الاقتصاد، مع وجود دور قوي للقطاع الخاص في غالبية قطاعات الاقتصاد الهندي، مع الاحتفاظ بعلاقة منفتحة مع الاقتصاد العالمي، ومع المؤسسات المالية الحكومية الدولية وبالتحديد صندوق النقد الدولي من خلال سياسات التثبيت الاقتصادي. من خلال ما سبق يمكننا طرح إشكالية بحثنا من خلال السؤال التالي:

ما هو محتوى برامج التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي، وكيف ساهمت في الإصلاحات الاقتصادية في الهند؟

ومن أهم الفرضيات التي نضعها هي أن:

- برامج التثبيت الاقتصادي تعد ضرورة لرفع الكفاءة الاقتصادية وتشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار على المستوى الكلي.
- أهم عناصر برامج التثبيت الاقتصادي تتمثل في خفض الإنفاق العام، زيادة الضرائب، تحرير الأسعار، تخفيض قيمة العملة الوطنية، تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرقابة على الصرف.

ولاختبار هذه الفرضيات قمنا بعرض التجربة الهندية في مجال الإصلاح الاقتصادي لنرى مدى نجاعة الإصلاحات التي يوصي بها صندوق

النقد الدولي.

1.I- التعريف ببرامج التثبيت الاقتصادي؛

1.1.I- مفهوم برامج التثبيت الاقتصادي : يمكن تعريف برامج التثبيت على أنها عدد من السياسات الكلية الهادفة إلى تصحيح الاختلالات المالية والنقدية وإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف الحفاظ على مستوى معين من الأداء الاقتصادي أو تحسين ذلك المستوى مع إعادة تشكيل عناصر السياسة الاقتصادية باتجاه نظام السوق الحر¹.

تعرف كذلك بـ سياسات إدارة جانب الطلب، وتستند هذه السياسات التي يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي إلى النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات، التي ترمي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير (1-3 سنوات) من خلال معالجة العجز في الميزانية

العامة وميزان المدفوعات والتي تتطلب خفضاً للطلب الكلي²، من خلال عدد من المحاور، وهي مسألة ترتبط بإجراءات المدى القصير، كما تركز إجراءات صندوق النقد الدولي على التحليل النقدي في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات، وتعتمد هذه الآراء في جزء منها على نموذج جاك بولاك (J. Polak) الذي يشير إلى العلاقة السببية بين إجراءات خلق النقود من جراء التسهيلات الائتمانية من جانب، وعجز الميزانية العامة وميزان المدفوعات من جانب آخر، إيماناً من أن حجم السيولة المحلية دالة لحجم التغير في الائتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية وصافي تدفقات رأس المال³.

يحتل مفهوم الاستقرار الاقتصادي مكانة أساسية في برنامج التثبيت، فانه من الأهمية بمكان التفرقة بين المعنى الذي يحمله مصطلح "الاستقرار الاقتصادي" في الدول المتقدمة، وبين المعنى الذي يحمله هذا المصطلح في الدول النامية. فبينما تستهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي في الدول الرأسمالية استمرار حالة التشغيل الكامل وتلافي أوضاع التضخم والكساد والعمل على استعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وهكذا أصبح مصطلح الاستقرار الاقتصادي في عرف الكثير من الاقتصاديين في الدول الغربية ينصرف إلى تحقيق ثلاثة أمور هامة، وهي: التشغيل الكامل، واستقرار الأسعار، وتوازن ميزان المدفوعات، وهذه الأمور أصبحت تعرف باسم "مثلث أهداف السياسة الاقتصادية ذو الزوايا الذهبية". بينما تستهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة والحفاظة على استمرار تحقيق المعدلات المرتفعة لها عن طريق التشغيل الرشيد لمختلف مواردها المادية والبشرية والمالية، مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية دون ضغوط خارجية وداخلية، ومع التحسن المستمر في توزيع الدخل لصالح أصحاب الأجور والمرتبات وذوي الدخل المحدود⁴. وفي الواقع هناك نوعين من سياسات التثبيت⁵:

- **سياسات التثبيت التقليدية:** يقصد بسياسات التثبيت التقليدية التي يتبناها صندوق النقد الدولي تلك السياسات التي تهدف إلى استعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية من خلال السياسات النقدية والمالية وسعر الصرف.

- **سياسات التثبيت غير التقليدية:** هي تلك السياسات التي تتبناها المدرسة الهيكلية القائمة على معارضة وجهة نظر الاقتصاديين النيوكلاسيك بخصوص الاعتماد على قوى السوق لعلاج الاختلالات الاقتصادية وتحجيم دور الدولة ويرون ضرورة الاعتماد على التدخل الحكومي لعلاج الاختلالات الاقتصادية.

يمكن إرجاع الأساس النظري للإصلاح الاقتصادي الذي يتبناه صندوق النقد الدولي إلى ثلاثة فروض أساسية هي⁶:

- سبب الاختلال الخارجي في الاقتصاد هو وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي حيث تكون كمية النقود في الاقتصاد أكبر من كمية السلع الحقيقية والخدمات.
- معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات يتطلب التخفيض في الطلب الكلي وإعادة تخصيص الموارد الإنتاجية حتى يزيد العرض الكلي ، ويؤدي ذلك إلى توازن عرض النقد الأجنبي والطلب عليه عن طريق إجراء تصحيح في سعر الصرف.
- للوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي عند مستوى التشغيل الكامل يتم تغيير نظام الأسعار وإعادة تخصيص الموارد ، وبالتالي زيادة معدلات النمو في الأجل الطويل.

I.2.1- أهداف وأدوات برامج التثبيت الاقتصادي: تسعى برامج التثبيت الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق تطبيق مجموعة

من الأدوات النقدية والمالية كما هو موضح في الجدول رقم (01):

وتتمثل إجراءات التثبيت ما يأتي⁷:

- زيادة موارد الخزينة من خلال تنشيط جهاز الضرائب.
- تقليص الاستثمارات الحكومية والحد من تدخلها في الأمور الاقتصادية.
- امتصاص السيولة من خلال طرح أدوات بأسعار فائدة مجزية على المدخرات.
- التحكم في عملية الإصدار النقدي.
- تخفيض الإنفاق الحكومي.
- إلغاء الدعم بكافة أشكاله.

- تخفيض عجز الميزانية العامة إلى المستوى الذي يقضي على الضغوط التضخمية ويضع حداً للتوسع النقدي.

- تحديد سعر الصرف.

- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

- إعادة صياغة فلسفة الضريبة لتقوم على أسس غير تمييزية.

الهدف من هذه الإجراءات هو تخفيض الطلب الكلي وضبطه وتوجيه الإنفاق نحو الأنشطة الاقتصادية التي تحقق وفراً للنقد الأجنبي، وبالتالي تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وترتبط هذه الإجراءات بآليات السحب من التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي وبشكل خاص في إطار اتفاقيات المساندة التي يسمح بموجبها صندوق النقد الدولي للدولة التي تواجه اختلالاً داخلياً أو خارجياً بالسحب من موارد الصندوق في إطار برنامج مالي يوافق عليه الصندوق.

يمكن القول بأن برامج التثبيت الاقتصادي ركزت على ثلاثة أهداف أساسية هي:

الهدف الأول: خفض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

الهدف الثاني: خفض العجز المالي للموازنة العامة للدولة.

الهدف الثالث: خفض معدل التضخم.

يمكن تقسيم الوسائل المعتمدة لإنجاز هذه الأهداف على ثلاثة أوجه⁸:

الوجه الأول: إذا كان الهدف خفض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات فإن الوسيلة المستخدمة هي خفض قيمة العملة المحلية.

الوجه الثاني: إذا كان الهدف خفض العجز المالي في الميزانية العامة للدولة، فإن الوسيلة المستخدمة هي خفض الإنفاق العام.

الوجه الثالث: إذا كان الهدف خفض معدل التضخم، فإن الوسيلة المستخدمة هي تقييد التوسيع في حجم الائتمان المحلي.

حتى منتصف الثمانينيات ظل التركيز في برامج الصندوق على عمليات التثبيت وإعادة التوازن المالي دون أدنى اهتمام بقضايا النمو وخفض الفقر. ولكن بداية من عام 1986، بدأ الأخذ بما سمي بتسهيلات الإصلاح الهيكلي الأمر الذي أسفر عن تحول هام في طبيعة نظام مشروطية وعناصر برامج الصندوق والنطاق الزمني لتطبيقه. وتتلخص أهم عناصر ذلك التحول فيما يلي⁹:

- تم استبدال نظام المشروطية التقليدي بنظام المشروطية المتبادلة والذي يخضع لتطبيق مشترك من جانب كلا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

- مدة تطبيق البرنامج امتدت إلى ثلاث سنوات، بدلا من الفترة التقليدية التي كانت تغطي 12-18 شهرا على الأكثر.

- أصبح البرنامج يغطي جبهة عريضة من الإصلاحات في جانب الطلب كما في جانب العرض إضافة إلى بعض التغييرات المؤسسية والتشريعية المهمة.

تخضع تلك البرامج، بعد توقيع الاتفاق عليها، لعملية مراقبة وتفتيش دوريين: متابعة ربع سنوية بالنسبة إلى معايير الأداء، وكذلك عملية مراجعة دورية نصف سنوية وهدف عمليات وبعثات المراجعة والتدقيق هذه ليس إعادة التفاوض حول الأهداف والأدوات ونظام المشروطية، بل ضمان الانصياع الكامل للبرنامج والمواقف الزمنية الخاصة بها، وتحديد الأهداف بشكل أكثر وضوحا، وفي حال عدم الالتزام ببند الاتفاق بالكامل، يتعرض البرنامج للإلغاء، ويتم قطع قنوات التمويل الخارجي وخطوطه التي تعتمد على شهادتي البنك والصندوق بحسن السيرة والسلوك الاقتصادي، التي يعتد بها في دوائر وأسواق المال الدولية¹⁰.

2.I- نموذج صندوق النقد الدولي: تعتبر برامج التثبيت الحجر الأساس لإعادة هيكلة الاقتصاد ومنه إلى تحقيق النمو وهي المرحلة الأولى لبرامج الإصلاح الاقتصادي. دور هذه البرامج هو تقليص الطلب للحصول على التوازن في ميزان المدفوعات وأيضا للتخفيف من عبء المديونية، إذ أن زيادة الطلب (الداخلي) وارتفاعه عن العرض (الداخلي) ينتج عنه فارق متزايد بين الادخار والاستثمار (عجز الموارد الداخلية). هذا العجز العمومي إذا تزايد سيؤدي بدوره إلى عجز في الميزان الجاري مرتبطا بذلك باللجوء المستمر إلى التمويل الخارجي. هذا التحليل وهذه السياسات المدعومة من طرف المنظمات المالية الدولية، منبعها النظري يرجع إلى كل من نظرية الامتصاص والنظرية النقدية لميزان المدفوعات¹¹.

1.2.I - أسلوب الامتصاص أو الاستيعاب: اعتمد صندوق النقد الدولي في هذا الأسلوب على المدرسة الكينزية وأسلوب الامتصاص يعني أنه لكي يتوازن الميزان التجاري لدولة ما لابد أن تكون قدرة هذه الدولة على امتصاص السلع والخدمات (أي استهلاكها واستثماراتها ونفقات حكومتها)، مساوية لإنتاجها من السلع والخدمات¹².

وسياسات الإصلاح الاقتصادي خاصة في المدى القصير تعتمد على فرضية مفادها أن الطاقة الإنتاجية في الدول النامية تعتبر ثابتة على الرغم من أنها غير مستغلة الاستغلال الكامل ونتيجة لذلك فإن التغير في الإنتاج ومن ثم الدخل يعتبر محدوداً بناءً على الطاقة الإنتاجية المتاحة¹³. لقد تم عرض وتقديم نظرية الامتصاص لأول مرة في 1952 من طرف الاقتصادي ألكسندر (Sidney. S. Alexander) ضمن الأشغال والأبحاث التي كان يقوم بها صندوق النقد الدولي.

حيث استعمل ألكسندر في عرضه لهذه النظرية، أدوات النموذج الكينزي إلا أنه عرف نوعاً من التوسيع ليشمل الصادرات والواردات. وفق هذه النظرية، يكون إعادة توازن ميزان المدفوعات بتطبيق منهج الامتصاص الذي يعمل على توازن الميزان التجاري وفق قدرة البلد في امتصاص السلع والخدمات (استهلاك، استثمار، إنفاق حكومي) مع ما تنتجه الدولة فعلاً والمعبّر عنه بالدخل الوطني. ويعتمد أسلوب الامتصاص أو الاستيعاب على المعادلة الاقتصادية المعبرة عن التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ويمكن إيضاح ذلك كما يلي¹⁴:

لتكن لدينا المتغيرات الاقتصادية.

- (Y) الناتج (الدخل) - (C) الاستهلاك الخاص
- (G) الإنفاق الحكومي - (I) الاستثمار المحلي الخاص
- (M) الواردات من السلع والخدمات - (X) الصادرات من السلع والخدمات

وجميع هذه المتغيرات محددة بفترة زمنية واحدة جرت العادة على أنها سنة، وبالاعتماد على المعادلة الاقتصادية المعبرة عن التوازن بين العرض والطلب الكلي نجد أن:

$$Y = C + G + I + X - M \dots\dots\dots (1)$$

ويمكن إعادة كتابة المعادلة السابقة كما يلي:

$$Y + M = C + G + I + X \dots\dots\dots (2)$$

$$X - M = Y - (C + G + I) \dots\dots\dots (3)$$

ومن المعادلة (1) يمكن استنتاج المعادلة التالية:

$$A = C + G + I \dots\dots\dots (4)$$

حيث (A) تمثل طاقة الاستيعاب الداخلي، أو قدرة المجتمع على امتصاص أو استيعاب الإنفاق الداخلي بغض النظر عن النشاط مع العالم الخارجي وبناءً عليه فإن الفرق بين الناتج (Y) وطاقة الاستيعاب الداخلي (A) يمثل رصيد الحساب الجاري (CA) أي أن:

$$CA = Y - A \dots\dots\dots (5)$$

حيث CA يعبر عن رصيد الحساب الجاري (الفرق بين الصادرات والواردات) وبمقارنة الناتج (Y) مع طاقة الاستيعاب الداخلي (A) فإن نتيجة المقارنة لن تخرج عن الاحتمالات الثلاثة التالية:

الأول: يحقق الحساب الجاري (CA) فائضاً إذا كان الناتج المحلي (Y) أكبر من الطاقة الاستيعابية (A) أي أن البلد استوعب أقل من دخله.

الثاني: يحقق الحساب الجاري (CA) عجزاً إذا كان الناتج (Y) أقل من الطاقة الاستيعابية (A) أي أن البلد استوعب أكبر من دخله.

الثالث: يتوازن الحساب الجاري (CA) إذا كان الناتج (Y) مساوياً للطاقة الاستيعابية (A).

ويمكن تخفيض عجز الحساب الجاري إما من خلال زيادة الإنتاج (Y) مقارنة بالطاقة الاستيعابية (A) أو تخفيض الطاقة الاستيعابية مقارنة بالإنتاج، ونظراً لصعوبة زيادة الإنتاج - بحسب وجهة نظر الصندوق والبنك - فإن معالجة عجز الحساب الجاري لهذه الدول يتطلب منها إتباع سياسات اقتصادية نقدية ومالية انكماشية تتمكن من خلالها تخفيض الإنفاق أو الطلب الكلي (الامتصاص) من خلال تخفيض الاستهلاك والإنفاق

الحكومي، كما أن سياسة تخفيض سعر العملة التي تتبناها برامج الإصلاحات الاقتصادية من شأنها أن تسهم في تخفيض الامتصاص أو الطاقة الاستيعابية من خلال تأثيرها على الإنتاج ومن ثم على الامتصاص وثانياً من خلال تأثيرها المباشر على الامتصاص¹⁵.

2.2.I - الأسلوب النقدي لميزان المدفوعات: لم تحتم المقاربة السابقة إلا بالحساب الجاري ولهذا تعتبر المقاربة النقدية لميزان المدفوعات تعميماً لأطروحة الاستيعاب، بحيث تشمل كافة الصفقات لميزان المدفوعات. يمكن إدراج هذه النظرية في سياق التحليل النقدي الذي يعتبر أن السياسة النقدية عامل حاسم في توازن ميزان المدفوعات، وتختلف هذه المقاربة مع المقاربة السابقة في كونها تعتمد على التحليل الكينزي والطلب الإجمالي، لكنهما تشتركان في نقطة هامة ألا وهي كون الإفراط في الطلب الإجمالي، والتمويل النقدي لعجز الميزانية العامة هو سبب العجز في ميزان المدفوعات.

تستند المقاربة المستعملة من طرف صندوق النقد الدولي على النموذج المبسط لبولاك (polack) الذي يفترض وجود إحصائية بسيطة، لكن المقاربة تطورت كثيراً في الستينيات من طرف كل من جونسون وماندل (H.Jhonson.R.Mundell) لمواجهة العجزات الظرفية في موازين مدفوعات الدول.

لقد تم تصميم نموذج في إطار صندوق النقد الدولي في الخمسينيات، وأطلق عليه جاك بولاك هذا الاسم في مقال نشره سنة 1957، ومازالت هذه المقاربة مستعملة بكثرة من طرف الصندوق¹⁶.

والأساس النظري للأسلوب النقدي يقوم على العناصر التالية:¹⁷

- **متطابقة عرض النقود:** تشير إلى أن التغير في عرض النقود (M^s) الذي يمثل السيولة المحلية (M_1) يساوي التغير في صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي (NFA) بالإضافة إلى التغير في الائتمان المحلي (DC) حيث السيولة المحلية تشمل (الودائع والعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي) ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$DMs = \Delta M1 = \Delta NFA + \Delta DC \dots \dots \dots (1)$$

- **الطلب على النقود:** يمكن التعبير عن دالة الطلب على النقود بالمعادلة التالية:

$$Md = f(Y, r, p \dots \dots \dots) \dots \dots \dots (2)$$

وتتناسب دالة الطلب على النقود طردياً مع الدخل (Y) وعكسياً مع أسعار الفائدة (r) ومستوى الأسعار (p). وفي ظل توازن سوق

النقود المعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$M^s = M^d \dots \dots \dots (3)$$

يمكن إيضاح العلاقة بين سوق النقود ووضع ميزان المدفوعات من خلال إعادة كتابة المعادلة رقم (1) كما يلي:

$$\Delta NFA = \Delta M^s - \Delta DC \dots \dots \dots (4)$$

وبالمثل:

$$\Delta NFA = \Delta M^d - \Delta DC \dots \dots \dots (5)$$

وبتحليل المعادلة (5) يتبين أن صافي الأصول الأجنبية يتأثر عكسياً بالتغير في صافي الائتمان المحلي، والزيادة في الائتمان المحلي (DC) بمقدار أكبر من الزيادة في الطلب على النقود (M^d) تؤدي إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية (NFA) بنفس المقدار، وبناءً عليه فإن التوسع في الائتمان المحلي بمقدار يفوق الزيادة في الطلب على النقود يؤدي إلى تدهور صافي الأصول الأجنبية (NFA) أي تدهور وضع ميزان المدفوعات وهذا هو السبب الذي جعل واضعي برامج الإصلاحات الاقتصادية يصرون على خفض الائتمان المحلي وتحديد سقف له بما يتناسب مع طلب النقود المتوقع وأهداف ميزان المدفوعات وبعبارة أخرى استهداف حجم أصول معينة (ΔNFA) خلال فترة زمنية معينة.

- **الدخل والإنفاق:** يمكن توسيع هذا الإطار النظري لهذا الأسلوب ليشمل علاقات الدخل والإنفاق ورأس المال بحيث يوضح أن العجز في الميزانية الحكومية يؤثر سلباً على الحساب الجاري (CA) وإيضاح ذلك نشير إلى أنه عند تطرقنا لأسلوب الامتصاص أشرنا إلى أن الحساب الجاري

(CA) يساوي الفرق بين الناتج (Y) وطاقة الاستيعاب الداخلي (A) من جهة والفرق بين الصادرات (X) والواردات (M) من جهة أخرى أي أن:

$$CA = X - M = Y - A \dots\dots\dots (6)$$

والمعادلة (6) تبين أن التوسع في طاقة الاستيعاب (A) أي التوسع في الإنفاق دون أن يقابله زيادة في الدخل (Y) من شأنه أن يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، ولو أضفنا توازنات القطاع الخاص (Sp-Ip) والقطاع الحكومي (T-G) والقطاع الخارجي (X-M) يصبح لدينا المعادلة التالية:

$$(Sp - Ip) + (T - G) = X - M \dots\dots\dots (7)$$

حيث Sp الادخار الخاص، Ip الاستثمار الخاص، T إيرادات الحكومة (نصيب الحكومة من الدخل Y)، G الإنفاق الحكومي. المعادلة (7) توضح أن العجز في الميزانية الحكومية (T-G) يؤثر سلباً على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وهذا مبرر أيضاً لإصرار واضعي برامج الإصلاحات الاقتصادية على ضرورة تخفيض عجز الميزانية.

وبالإمكان تحديد حجم الميزان الكلي المستهدف لميزان المدفوعات من خلال دالة الواردات التي تعتمد على عوامل مثل الدخل وأسعار الواردات وأسعار الصرف، وبناء على ذلك يتم في إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية تحديد أهداف ميزان المدفوعات أولاً وتحديد المتغيرات في الاقتصاد الوطني مثل الصادرات وصافي تدفق رأس المال ثانياً، وبعد ذلك يتم تحديد حجم الواردات وكذا حجم الائتمان المحلي، وفي حالة إضافة عناصر السياسة المالية لبرامج التثبيت، نجد أن الائتمان المحلي يتكون من ائتمان الحكومة (DCg) وائتمان القطاعات الأخرى (DCp)، وصافي تدفق رأس المال (KA) يتكون من جزء حكومي (KAg) وجزء للقطاع الخاص (KAp) وهذا يعني أن الائتمان الحكومي المحلي وصافي تدفق رأس المال يمثلان مصدرين مهمين لتمويل عجز الميزانية وإذا أضيف إليهما التمويل المحلي غير المصرفي (Fg) نحصل على المعادلة التالية:

$$G - T = \Delta DCg + KAg + Fg \dots\dots\dots (8)$$

ويمكن إعادة كتابة المعادلة السابقة كما يلي:

$$\Delta NFA = \Delta Md - \Delta DCg - [(G - T) - KAg - Fg] \dots\dots\dots (9)$$

وتشير المعادلة (9) إلى أن الزيادة في عجز الميزانية (G-T) تؤدي إلى زيادة احتياجات تمويل الحكومة، وفي حالة توفر هذا التمويل محلياً، فهذا معناه أن ذلك سيؤدي إلى تقليص حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص لذا فإن برامج التثبيت الاقتصادي تستهدف حجماً معيناً في العجز الكلي لميزان المدفوعات وتضع سقفاً لحجم الائتمان المقدم للحكومة على ضوء الموارد المتاحة لها من الخارج.

3.I- محتوى برامج التثبيت الاقتصادي: إن سياسات إدارة الطلب الكلي تمثل العناصر الرئيسة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهي مجموعة من السياسات الموجهة للتأثير في مستوى ونمو الطلب الكلي في الاقتصاد، ويتم تصميم هذه السياسات لإزالة الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، عن طريق خفض فائض الطلب الكلي في الاقتصاد ليتوافق مع مستوى العرض الكلي السائد، وتعتمد سياسات الاستقرار الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي على إصلاح السياسة المالية، والنقدية، وسياسة سعر الصرف.¹⁸

1.3.I- السياسات المالية: حسب صندوق النقد الدولي يعتبر عجز الميزانية العامة في الدول النامية أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى حدوث عجز في موازين مدفوعات هذه الدول وبالتالي لابد من معالجة عجز الميزانية العامة، ونظراً لأن عجز الميزانية العامة للدولة ناتج عن التوسع في الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، وهذا التوسع في الإنفاق العام يشكل نسبة لا يستهان بها من الطلب الكلي.

وتتناول فيما يلي أهم السياسات المقترحة من صندوق النقد الدولي التي ينبغي على الدول النامية إتباعها لتخفيض نفقاتها وزيادة إيراداتها:

أولاً- السياسات المتعلقة بخفض الإنفاق العام: تتلخص هذه السياسات في¹⁹:

- إجراء تخفيضات كبيرة في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، خاصة تلك النفقات المتعلقة بدعم أسعار السلع التموينية الأساسية بحيث يتم إلغاء الدعم لتلك السلع إما مرة واحدة أو تدريجياً إلى أن تتساوى أسعار هذه السلع مع تكلفتها الحقيقية على الأقل.

- تبني الدولة لسياسات جديدة تجاه التوظيف والأجور، وذلك من خلال تخليها التدريجي عن توظيف القوى العاملة وذلك من أجل تنشيط علاقات العرض والطلب في سوق العمل حتى لو أدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة في السنوات الأولى لتطبيق البرنامج. وبالنسبة للأجور يتم تخفيضها أو تجميدها أو تحديد حد أقصى لها، كما يتم إعادة النظر في رواتب التقاعد وقضية الضمان الاجتماعي.

- التخلص من الدعم الذي تمنحه الدولة لوحدة القطاع العام الخاسرة، ويتم ذلك من خلال خصخصة هذه الوحدات أو تصفيتها، أو من خلال إعادة تنظيمها وفقاً لأسس اقتصادية وتجارية سليمة لتتمكن من تحقيق أرباح.

ثانياً- السياسات المتعلقة بزيادة الإيرادات: وتتلخص هذه السياسات في²⁰:

- رفع أسعار مواد الطاقة وخاصة المواد المستخدمة لأغراض الاستهلاك العائلي وذلك للوصول بأسعارها إلى ما يقارب الأسعار الدولية وكذا زيادة رسوم الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين أو فرض رسوم على الخدمات المجانية التي تقدمها.

- إجراء تخفيضات في معدلات الضرائب كون تخفيض الضرائب يحفز الممولين على سداد الضرائب المستحقة عليهم، وبالتالي يقلل من فرص التهرب الضريبي، هذا بالإضافة إلى أن تخفيض الضرائب عامل محفز لزيادة الإنتاج والاستثمار، كل ذلك من شأنه أن يساهم في توسيع نطاق فرض الضريبة وخلق أوعية ضريبية جديدة وبالتالي زيادة الإيرادات.

- قيام الدولة بمعالجة إشكالية القطاع الموازي إما من خلال منحه صفة الشرعية أو من خلال القضاء على الأسباب التي أدت إلى نشأته هذا بالإضافة إلى تطوير وتحديث الإدارة الضريبية لتتمكن من متابعة أنشطة هذا القطاع بصفة خاصة ومواجهة ظاهرة التهرب الضريبي بصفة عامة.

2.3.I - السياسات النقدية: يرجع صندوق النقد الدولي مشكلة عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم التوازن إلى أسباب نقدية في الأساس وبناءً على ذلك تحتل السياسات النقدية موقع المركز في عملية معالجة حالة عدم استقرار الاقتصاد وسياسة رئيسة لسياسات الصندوق في هذا المجال. وتشمل سياسات الصندوق في المجال النقدي ما يلي²¹:

- تقييد الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي: بالنسبة للدولة والقطاع العام واللجوء بدلاً من ذلك إلى اعتماد الدولة على الحصول على مواردها من الأفراد، وذلك لتقليل عرض النقود (مكافحة التضخم) أي أنهم يرفضون لجوء البنوك المركزية للإفراط في إصدار النقود بناءً على طلب الحكومة وهو ما يدعى التمويل بالعجز.

- تخفيض قيمة العملة الخارجية للدولة: حيث ترى برامج التعديل الاقتصادي أن عملات الدول النامية مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية، مما يسبب ضغطاً على ميزان المدفوعات، ومن أجل تحسين شروط التجارة الخارجية ينبغي تخفيض قيمة العملة لتصل إلى قيمتها الحقيقية، وذلك لزيادة الصادرات والحد من المستوردات، مما يساهم في تقوية ميزان المدفوعات وتخفيض عجزه.

- رفع أسعار الفائدة الحقيقية: إن أغلب الدول النامية تعاني من مشكلة أساسية تتمثل في أن معدلات الفائدة الاسمية غالباً ما تكون أدنى من معدلات التضخم وغالباً ما يسود هذا الوضع لفترة زمنية طويلة نسبياً، ولذلك فأسعار الفائدة الحقيقية في هذه المراحل تكون سالبة ويجري تأكل لرؤوس الأموال وللمدخرات الوطنية، ومن هنا تطرح برامج التعديل الاقتصادي رفع سعر الفائدة، وذلك لتحقيق غرضين أساسيين هما: تشجيع الناس على الادخار والحفاظ على المدخرات الوطنية والحد من عرض النقود، وذلك لامتصاص التضخم أو منع حدوثه.

- زيادة احتياطات الدولة من القطع الأجنبي: بالشكل الذي يضمن سلامة مركزها المالي وبحيث لا تقل هذه الاحتياطات إلى الدرجة التي تشكل بالملاءة المالية للدولة وينطلقون في سياستهم هذه من أن زيادة الاحتياطات ستؤدي إلى زيادة الملاءة المالية الخارجية للدولة وتشجع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة كما أنها تحمي الدولة من مخاطر التقلبات التي تتعرض لها على المدى القصير.

- تخفيض عبء الديون الخارجية: يلاحظ أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي غالباً ما يرفق اتفاقيات التعديل الاقتصادي التي يعقدها مع الدول النامية بتقديم قروض جديدة واتفاقيات إعادة جدولة للديون الخارجية المستحقة وإلغاء جزء من الديون وقد تصل إلى إلغاء نصف الدين الخارجي المستحق²².

3.3.I - سياسة سعر الصرف: يولي صندوق النقد الدولي أهمية بالغة لسياسة سعر الصرف حيث تعتبر سياسة سعر الصرف أحد أبرز العناصر التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية وذلك نظراً للدور الأساسي الذي يلعبه سعر الصرف في سياسة خفض الإنفاق وتحويله.

وفي هذا الصدد يوصي الصندوق بإتباع سياسة صرف مناسبة من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية وكذا تحرير أسعار الصرف من القيود الكمية والسعيرية والعمل على توحيد أسعار الصرف في سوق صرف موحدة تكون فيها الفوارق ضيقة²³.

ذلك أن تخفيض قيمة العملة" بحسب وجهة نظر الصندوق وبالاكتفاء على النظرية الكلاسيكية من شأنه أن يعمل على زيادة الصادرات وتقليل الواردات في البلد المعني وبالتالي زيادة قدرة الدولة في الحصول على النقد الأجنبي وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات²⁴.

ويرى الصندوق أن ذلك لابد أن يتم في إطار تحرير التجارة الخارجية من خلال إلغاء كافة القيود المفروضة على التجارة والاكتفاء بالتعريف الجمركية والسماح بدخول وخروج النقد الأجنبي وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية²⁵.

بالرغم من اختيار الصندوق لأسلوب تخفيض قيمة سعر الصرف والحرية والانفتاح وتحرير سعر الصرف، إلا أنه قد يستعمل أساليب أخرى بتعديل أو تقدير سعر الصرف وهذا اعتراف منه بخصوصية كل بلد في اختيار سعر الصرف الملائم لاقتصاده وتوازنه الداخلي والخارجي، سواء كان سعر الصرف مرناً أم ثابتاً، فكلما كبر حجم الاقتصاد وتنوع هيكل الإنتاج والصادرات وارتفعت درجة التطور الاقتصادي والمالي وشاعت الصدمات الاسمية الأجنبية والصدمات الحقيقية يزداد الاتجاه نحو سعر صرف مرن فيما ينتج الاقتصاد نحو تبني سعر ثابت كلما شاعت الصدمات الاسمية المحلية وتزايدت مصداقية صناع السياسات في معالجة التضخم وازداد انفتاح الاقتصاد يضاف إلى ذلك كلما قل التطور الاقتصادي والمالي زادت نسبة التجارة مع بلد واحد كبير أصبح الدافع أكبر للارتباط بعمله هذا البلد الكبير²⁶.

بشكل عام سواء أكان سعر الصرف ثابتاً أم مرناً أو طريقة أخرى للتسعير فلا بد من مراعاة اختيار سعر صرف يحقق الأهداف الآتية²⁷:

- نظام صرف يهذب أسواق رأس المال الخاصة التي تجعل السوق له قوة استقرار وعند منطقة الهدف المقبول لسعر الصرف بحيث يولد تدفقات مالية مستقرة.

- نظام صرف يعدل قرارات واضعي السياسات الاقتصادية سواء في البلد أو في الخارج ويربط بين السياسة المالية والنقدية.

- ييجر على تغييرات في هيكل دوال أسواق رأس المال والعمل، أي يكون كافياً لفرض قوانين الحرية أو تغييرات طريقة التمويل الخاص وتخصيصه.

فضلاً عن تحقيق تلك الأهداف فإن السعر المراد اختياره عليه أن يمتاز أساساً بعدم تقويمه بأعلى من قيمته الحقيقية وإن لا يغالي في تقديره حيث يكون سعر صرف توازني يحقق توافق بين القيمة الاسمية لسعر الصرف والقيمة التوازنية ويكون قادراً على اجتذاب معدلات كبيرة من التدفقات الرأسمالية ويعزز دور التنافسية لقطاع السلع الداخلة في التجارة مما ينعكس على تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستوى من المعيشة المرتفع.

ويبقى الاختيار ما بين سعر الصرف الثابت والمعوّم يصطدم بما يسمى بـ "الثلاثية المستحيلة" التي تتجسد في أن الدول تفشل في المحافظة على ثلاثة أوضاع ممكنة وهي: أسواق رأس مال مفتوحة واستقلال نقدي وأسعار صرف مستقرة، وإمّا تستطيع أن تختار اثنين فقط من تلك الأوضاع. لذا فإن العوامل الأساسية التي تلعب دوراً مهماً في اختيار نظام سعر الصرف تتحدد في²⁸:

- درجة الارتباط التجاري والاقتصادي مع العالم (درجة الانفتاح أو الانكشاف الاقتصادي).
- التغيرات الهيكلية المؤدية إلى زيادة وتنوع الإنتاج من خلال التقليل في الاعتماد على سلع التصدير الأولية.
- درجة التحرر والتطور في أسواق رأس المال.

II - الطريقة والأدوات :

تعتبر برامج التثبيت الهيكلية من أهم برامج الإصلاح الاقتصادي التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي المتمثلة في السياسات النقدية والمالية وسعر الصرف، ولمعرفة آثار هذه البرامج وقع الاختيار على دولة الهند من خلال عرض تجربتها الإصلاحية وأهم ما تحقق على أرض الواقع، معتمدين على بيانات صندوق النقد الدولي وهيئة الأمم المتحدة.

فقد استطاعت الهند تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة منذ عام 2003 وحتى الآن، وضعتها على درب النمو الاقتصادي السريع، ولم تبدأ هذه الدورة من النمو السريع فجأة، إذ كان لديها بناء اقتصادي متين تحقق على مدار سنوات طويلة منذ استقلال الهند، التي اعتمدت في البداية ولما يقرب من ربع قرن على اقتصاد مختلط يلعب فيه التخطيط المركزي والقطاع العام دوراً مهماً في الاقتصاد، مع وجود دور قوي للقطاع

الخاص في غالبية قطاعات الاقتصاد الهندي، مع الاحتفاظ بعلاقة منفتحة مع الاقتصاد العالمي، ومع المؤسسات المالية الحكومية الدولية وبالتحديد صندوق النقد والبنك الدوليين.

أولاً- تحليل أسباب تبني برامج الإصلاح الاقتصادي في الهند: تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للهند قد بلغ 5% سنوياً في المتوسط خلال الفترة من عام 1970 حتى عام 1974 وارتفع معدل النمو في الهند إلى نحو 6% سنوياً في المتوسط خلال الفترة من عام 1980 حتى عام 1990، وفي عام 1991 انهار معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للهند إلى 0.9% أي أن الهند سواء في عقد السبعينيات عندما كان معدل النمو الحقيقي لنواتجها المحلي الإجمالي بطيئاً، أو في عقد الثمانينيات عندما تحسن هذا النمو، كانت بعيدة عن الدخول إلى درب النمو السريع وكان أداء اقتصادها أقل كثيراً من أداء الاقتصاديات الناهضة في الصين وشرق آسيا والمحيط الهادئ، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للهند نحو 221.9 مليار دولار عام 1991، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني نحو 330 دولار في عام 1991، بما يضع الهند ضمن الدول الفقيرة أو دول ذات الدخل المنخفض²⁹.

وأسهل قطاع الزراعة بنحو 31% من ذلك الناتج، بينما أسهم قطاع الصناعة التحويلية بنحو 18% منه، وأسهم قطاع الصناعات الاستخراجية بنحو 10% منه، وأسهم قطاع الخدمات بنسبة 41% من الناتج المحلي الإجمالي للهند في عام 1991، وهذا الهيكل للناتج المحلي الإجمالي هو هيكل تقليدي لدولة نامية حققت صناعاتها التحويلية تقدماً نسبياً بالمقارنة مع الكثير من الدول النامية، لكنها تظل أقل كثيراً من الدول الناهضة صناعياً في شرق وجنوب شرق آسيا، أو حتى في أمريكا اللاتينية³⁰.

بلغت قيمة الصادرات السلعية الهندية نحو 17664 مليون دولار عام 1991، وكانت تلك الصادرات تنمو بمعدل 4.3% سنوياً في المتوسط خلال الفترة من عام 1970 حتى عام 1980، وبمعدل 7.4% سنوياً خلال الفترة من عام 1980 حتى عام 1991. أما الواردات السلعية الهندية فقد بلغت قيمتها نحو 20418 مليون دولار، وكانت تنمو بمعدل 3% سنوياً خلال الفترة من عام 1970 حتى عام 1980 وبمعدل 4.2% خلال الفترة من عام 1980 حتى عام 1991. وكما هو واضح فإن الميزان التجاري الهندي أسفر عن عجز بلغ 2754 مليون دولار عام 1991، علماً بأن العجز يعتبر ملمح دائم للميزان التجاري الهندي، حيث كان آخر عام يحقق فيه فائضاً هو عام 1972³¹.

أما بالنسبة لمعدل التضخم، فقد بلغ نحو 6% سنوياً خلال الفترة من عام 1975 إلى 1984 وتراجع المعدل في الهند بشكل طفيف ليبلغ نحو 5.9% سنوياً في المتوسط خلال الفترة من عام 1980 حتى عام 1989، لكنه قفز إلى 10% عام 1990، وواصل الصعود مسجلاً 13.4% عام 1991، وفيما يتعلق بالبطالة، فإن عدد عاطلين في الهند ارتفع من 249 مليون عاطل عام 1980، إلى 363 مليون عاطل عام 1991، الذي بلغ معدل البطالة خلاله نحو 12%³².

كما أدى العجز في الموازين الخارجية الهندية، إلى تزايد الديون الخارجية للهند لتبلغ نحو 57.5 مليار دولار عام 1977، ثم ترتفع إلى 85.7 مليار دولار عام 1990، بما جعلها ثالث أكبر دولة نامية مدينة في العالم بعد البرازيل (119 مليار دولار)، والمكسيك (104.4 مليار دولار) في العام المذكور. فالقروض الأجنبية تضاعفت تقريباً في السبعينيات، ولكن ظلت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي ثابتة تقريباً، أما في الثمانينيات فقد تضاعفت الديون الخارجية إلى أربعة أضعاف تقريباً من 20 مليار دولار في 1980 إلى 86 مليار تقريباً في 1990، كما تضاعفت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ضعفين ونصف الضعف من 11% إلى 26% علي التوالي.

ثانياً- سيروية برامج التثبيت الاقتصادي في الهند: بدأت الهند في تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي في جوان 1991 وإحداث تحول كبير في استراتيجيات التنمية وانصبت هذه الإستراتيجية على مجموعة من السياسات كما يلي:

- السياسة النقدية: تضمنت في البداية خفض سعر الروبية بحوالي 20% في جويلية 1991، وإنشاء نظام ثنائي الصرف في مارس 1992. ثم في 94/93 ألغى ذلك النظام من أجل العمل بسعر موحد للصرف، ومن ثم تحرير تعاملات الحساب الجاري، فأصبح ممكناً للمصدرين وكاسبي النقد الأجنبي الآخرين تحويل 100% من إيراداتهم من النقد الأجنبي بسعر السوق (ترافق ذلك مع إلغاء تراخيص الواردات، وتخفيض الرسوم الجمركية الخ)، وكما تضمنت هذه السياسة رفع سعر الفائدة من 11.0 عام 1991 إلى 11.5 عام 1992 إلى 12.4 عام 1993 إلى 13.1 عام 1994 ولكن الحكومة كانت حذرة فيما يتعلق تحرير التعاملات النقدية المتعلقة بحساب رأس المال، حيث أطلق تدفق رأس المال للدخل وللخارج لغير المقيمين، والاستثمار الأجنبي المباشر، وسمح أيضاً بالاستثمار في الحافظة ولكن مع تقييده بشرط أن تقوم به مؤسسات استثمارية أجنبية، ويشمل

ذلك صناديق الاستثمار وصناديق التأمين. وفي فيفري 1993 قامت الحكومة بإعادة التثبيت بواسطة البنك المركزي لمواجهة تزايد تدفق رؤوس الأموال من الخارج والذي قد يؤدي بدوره إلى رفع قيمة العملة المحلية.

في بداية 1994 صادقت الحكومة على الاتفاقية الدولية التي تجعل من الحساب الجاري قابل للتحويل بشكل كامل، ولكن في أعقاب الأزمة المكسيكية، حدث تباطؤ كبير في تدفق رأس المال إلى الداخل، وترافق ذلك مع تعاظم عجز الحساب الجاري، وارتفاع سعر الدولار، وكل ذلك ساهم في تخفيض الروبية بنسبة 9% في أكتوبر 1995. ولكن هذه التطورات السلبية لم تثن الحكومة عن السير في طريق المزيد من التحرير، ولكن هذه الخطوات لم تتعدى خطوط حمراء بعينها:

- فقد ظل من المحظور تدفق رأس المال إلى الخارج من جانب المقيمين، أو ظل خاضعا لرقابة مشددة.

- استمر نفس الشرط السابق للاستثمار في المحافظة بأن يكون عن طريق المؤسسات لاستثمارية الأجنبية، وهذه قيدت استثماراتها في مجال السندات المسجلة، باستثناء الدين الحكومي.

- خضع اقتراض الأشخاص المعنوية الهندية من الخارج لرقابة مشددة من وزارة المالية.

- وجود الضوابط على كل من الاستخدام النهائي للقروض (التي يسمح بها لأغراض إنتاجية فقط) وعلى الديون المستحقة (فقد وضع حد أدنى للاستحقاق، والتأكد من أن الاستثمار طويل الأجل).

- وضع حد أقصى إجمالي للاقتراض الأجنبي، فلا يسمح للبنوك الاحتفاظ بالالتزامات الخارجية بدون موافقة، والاقتراض قصير الأجل محظور تماما. كانت تلك الإجراءات الاحترازية الهامة والدقيقة من أهم العوامل التي عملت على تحصين الاقتصاد الهندي من عدوى الأزمة الآسيوية، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في خططها السابقة التي كانت تتجه بها إلى تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات.³³

- السياسة المالية: اتجهت الإجراءات المالية إلى تخفيض العجز المالي، الذي بلغ 10% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1991 عن طريق تخفيض النفقات العسكرية، والإعانات المقدمة للقطاع العمومي، الإعانات المقدمة للقطاع الزراعي.

أما الإصلاح الضريبي فقد قام على³⁴:

- تخفيض نسبة الحقوق الجمركية والضرائب الغير مباشرة.

- تخفيض معدل الضريبة على الشركات.

- إنشاء الضريبة على القيمة المضافة.

- تخفيض الضرائب على التأمينات والهاتف.

- تسهيلات ضريبية للمصدرين وأصحاب الشركات الجديدة.

- سياسة تحرير الاسعار: يبرز في محل الصدارة تخفيض عدد البنود السلعية الخاضعة للقيود الكمية على الواردات وتراخيص الاستيراد وغيرها من الضوابط التمييزية، إضافة إلى تخفيض التعريفات الجمركية. وبحلول منتصف 1998 كان هناك أكثر من 7 آلاف بند سلمي قابل للاستيراد بشكل حر، أما التعريفات الجمركية فقد خفضت من 300% إلى 40%، لكن كان هناك تفاوت في مستوى التحرير فيما بين الفروع الصناعية، وبشكل أساسي حررت الواردات في السلع الرأسمالية من القيود الكمية مع تخفيض التعريفات، وذلك بخلاف السلع الاستهلاكية التي كانت الحكومة أكثر حذرا حيالها.³⁵

III- النتائج ومناقشتها :

يمكن رصد تطور أهم المؤشرات الاقتصادية لأداء الاقتصاد الهندي بعد الإصلاح الاقتصادي من خلال الجدول رقم (02):

أولا- الناتج المحلي الإجمالي: حققت الهند نموا اقتصاديا جيدا خلال السنوات العشر الأولى بعد بدء سياسة الإصلاح الاقتصادي، ثم تمكنت من التقدم على درب النمو السريع وحققت معدلات ممتازة للنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2003 وحتى الآن، رغم الظروف المعاكسة المتمثلة في ارتفاع أسعار وارداتها النفطية، وفي انفجار الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية، التي انتقلت لباقي الدول العالم عبر آليات التجارة السلعية والخدمية والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.

حتى في عام 2008 الذي انفجرت خلاله الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وفي عام 2009 الذي بلغت تلك الأزمة ذروتها، فإن الاقتصاد الهندي تمكن من تحقيق معدل نمو إيجابي قوي بلغ 6.4%، 5.7% على التوالي، ليعود معدل النمو إلى الارتفاع الكبير مجددا سنة 2010 بمقدار 9.7%، ثم الاستقرار بعدها في حدود 6 و 7%، وهي معدلات نمو تعتبر من الأكبر في العالم. وهكذا زاد الناتج المحلي الإجمالي من عام 1991 إلى عام 2014 ب 2216 في المائة، وأجتاز الناتج المحلي الإجمالي للهند 2 ترليون دولار أمريكي في 2014¹.

ثانيا- معدل التضخم: استطاعت الهند منذ بدء الإصلاح الاقتصادي عام 1991، وحتى عام 2007، من السيطرة على التضخم في حدود معقولة وتقل كثيرا عن مستواه قبل بدء الإصلاح الاقتصادي، فانخفض المعدل إلى نحو 8% سنويا خلال الفترة من عام 1992 حتى عام 2001. وفي عام 2002، تراجع المعدل إلى 4.3%، ثم تراجع إلى 3.8% عام 2003، وثبت عند هذا المستوى المنخفض عام 2004، وارتفع ببطء إلى 4.2% عام 2005، وواصل الارتفاع ليصل إلى 13.2% عام 2010، رغم أن معدل التضخم العالمي تراجع بشدة في عام 2009، واستمر عند مستويات متدنية عام 2010، وحافظ على هذا المستوى خلال سنوات 2011-2012-2013، وانخفض إلى 6% في عام 2014، وهذا راجع إلى السياسة النقدية المتشددة والظروف الخارجية المواتية.

عرف سعر صرف الروبية الهندية مقابل الدولار تطورات، حيث انخفضت الروبية من 41.4 روبية لكل دولار عام 2007، إلى 43.5 روبية لكل دولار عام 2008، إلى 48.4 روبية لكل دولار عام 2009 وهو ما يعني أن أسعار السلع المستوردة ارتفعت لدى تقديرها بالعملة الهندية بنفس نسبة انخفاض هذه العملة مقابل الدولار. وعرفت سعر الروبية خلال الفترة 2010-2014 انخفاضا مقابل الدولار وصل إلى 61.8 عام 2014.

ثالثا- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة: لقد حدثت طفرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للهند بعد بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي، وقد ارتفعت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الهند 1080 مليون دولار سنويا خلال الفترة من عام 1991 حتى عام 1996، وارتفعت قيمة تلك التدفقات إلى 3219 مليون دولار عام 1997، مع تزايد ثقة المستثمرين الأجانب من أن الإصلاح الاقتصادي هو خيار هندي لم يتغير مع تغير الحكومة عام 1996. وفي عام 1998 الذي شهد ذروة الأزمات المالية والاقتصادية التي ضربت اقتصاديات دول شرق وجنوب شرق آسيا (باستثناء الصين)، وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق على الدول آسيا والمحيط الهادئ من 109.3 مليار دولار عام 1997، إلى 100.3 مليار دولار عام 1998. في ذلك العام، تراجعت الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت على الهند إلى 2633 مليون دولار، وواصلت التراجع إلى 2168 مليون دولار عام 1999، لكنها تظل أعلى كثيرا من مستوى التدفقات في النصف الأول من التسعينيات. وفي عام 2000 عاودت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق على الهند، الصعود لتبلغ 2319 مليون دولار، ثم ارتفعت إلى 3403 مليون دولار عام 2001، رغم التأثيرات السلبية لأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم عموما. في عام 2002، ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الهند، إلى 3449 مليون دولار، رغم استمرار تداعيات أحداث 11 سبتمبر، ورغم تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم. وانطلقت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للهند بقوة بعد ذلك لتبلغ 4580، 5771، 7606، 20336، 25001، 40418 مليون دولار في الأعوام 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008 بالترتيب كما هو واضح من جدول (3-1)، وأصبحت واحدة من أهم الدول المستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم عموما. في عام 2009، تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق على الهند إلى 34613 مليون دولار في ظل تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وبحسب إحصاءات البنك الدولي فقد احتلت الهند في عام 2014 المرتبة الخامسة عالميا في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمكسيك، حيث نجحت في اجتذاب 33 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. **رابعا- التجارة والموازن الخارجية للهند وحركة الاحتياطات والديون:** بلغ العجز في الميزان التجاري نحو 76.4 مليار دولار عام 2009، حيث بلغت قيمة الصادرات الهندية نحو 162.3 مليار دولار، وبلغت قيمة الواردات الهندية نحو 248.7 مليار دولار في العام المذكور. وارتفع هذا العجز إلى 155 مليار دولار عام 2013، حيث ارتفعت قيمة الصادرات نحو 313 مليار دولار، في حين بلغت قيمة الواردات نحو 468 مليار دولار،

ما يضغط على ميزان المدفوعات ويرفع المديونية الخارجية. رغم أن نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الخام انخفضت إلى -1.34% بعد ما كانت في حدود -4.80% عام 2012.

من ناحية أخرى، تعد تحويلات العمالة الهندية في الخارج من أهم مصادر النقد الأجنبي التي تساعد الهند على تحسين ميزان مدفوعاتها الخارجية، وقد بلغت قيمة تحويلات العمالة الهندية في الخارج نحو 49941 مليون دولار عام 2008، بينما بلغت مدفوعات الهند للعمالة الأجنبية التي تعمل لديها نحو 3815 مليون دولار في الهام نفسه، أي أن هناك فائضا قيمته نحو 46126 مليون دولار في ميزان تحويلات العمالة. أما ميزان الحساب الجاري الهندي، فإنه تحول إلى الفائض من عام 2001 حتى عام 2004 لكنه عاد مرة أخرى لتحقيق عجز متزايد منذ عام 2005 وحتى الآن كما هو واضح من جدول (3-1)، رغم تقلص عجز الحساب الجاري بشكل كبير من 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012، إلى 1.3% في 2014 بسبب انخفاض نسبة هروب رؤوس الأموال، والسماح للروبية الهندية بالانخفاض بشكل ملحوظ، وفرض قيود على واردات الذهب.

وقد تمكنت الهند من تحقيق طفرة هائلة في احتياطياتها من العملات الأجنبية، فبعد أن كان رصيدها من العملات الأجنبية لا يتجاوز 1.5 مليار دولار عام 1990، ارتفعت احتياطياتها بشكل مطرد كما هو واضح من الجدول أدناه، حيث بلغت نحو 276.6 مليار دولار عام 2007 وتراجعت في عام 2008 لتبلغ 257.4 مليار دولار عام 2008 بسبب ما أنفقتة الهند منها لمواجهة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية عليها. لكن تلك الاحتياطيات عادت للارتفاع من جديد منذ سنة 2009 إلى غاية 2014 حيث انتقلت من 284,68 مليار دولار عام 2009 إلى 325.08 مليار دولار عام 2014.

كما يوضح الجدول رقم أعلاه حجم الديون الخارجية للهند، التي ارتفعت من نحو 85.7 مليار دولار عام 1990، إلى نحو 95.2 مليار دولار عام 1995، إلى نحو 100.2 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 122.6 مليار دولار عام 2004، ثم تراجعت بشكل محدود إلى نحو 120.2 مليار دولار عام 2005، وعادت الارتفاع لتبلغ نحو 143.4 مليار دولار عام 2006، ثم بلغت نحو 205 مليار دولار عام 2007، وارتفعت إلى حوالي 230.6 مليار دولار عام 2008، وذلك في ظل رغبة الإدارة الاقتصادية الهندية في رفع معدل الاستثمار لحفز النمو السريع حتى ولو بالاقتراف من الخارج الذي أصبح مغريا للغاية في ظل انخفاض أسعار الفائدة على الدولار والين لمستويات لم تنخفض إليها منذ نصف قرن.

IV - الخلاصة:

إن برامج التثبيت الاقتصادي تعد ضرورة لرفع الكفاءة الاقتصادية وتشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار على المستوى الكلي. ويمكن القول بأن أهم عناصر برامج التثبيت الاقتصادي تتمثل في خفض الإنفاق العام وذلك عن طريق تقليص أو إلغاء الدعم الحكومي للسلع والخدمات وتقليص الإنفاق الموجه إلى القطاعات والخدمات الاجتماعية وخاصة قطاعي الصحة والتعليم، وزيادة الضرائب وتخفيف الأسعار بحيث تترك لآليات العرض والطلب، وتخفيض قيمة العملة الوطنية وتخفيف التجارة الخارجية، وإلغاء الرقابة على الصرف.

ومن خلال دراسة تجربة الإصلاح الاقتصادي في الهند، التي بدأت تقريبا مع الجزائر، يلاحظ أن الهند استطاعت تحقيق نتائج إيجابية فتمكنت من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خاصة بعد سنة 2003، رغم الظروف غير المواتية والمتمثلة في ارتفاع وارداتها البترولية، والازمة المالية العالمية. كما استطاعت الهند التحكم في معدلات التضخم عند مستوى مقبول، وأصبحت الهند أكثر انخراطا في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما استطاعت الهند من تكوين احتياطيات ضخمة من العملة الصعبة والذهب. وتبقى النتائج السلبية للإصلاح الاقتصادي هو تزايد سوء توزيع الدخل وتزايد عدد الفقراء.

- ملاحق :

الجدول (1): أهداف وأدوات برامج التثبيت الاقتصادي

الأهداف	الأدوات النقدية والمالية
خفض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات على مستوى معين	خفض قيمة العملة المحلية
خفض العجز الجاري في موازنة الدولة	خفض حجم الإنفاق العام
خفض معدلات التضخم، بحيث لا تتجاوز نسبة معينة في السنة	تقييد التوسع في حجم الائتمان المحلي الصافي

المصدر: محمود عبد الفضيل، برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، 1994، ص 20.

الجدول (02): المؤشرات الرئيسية لأداء الاقتصاد الهندي بعد الإصلاح الاقتصادي

الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (مليار دولار)	ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	سعر صرف الروبية مقابل الدولار	معدل التضخم	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	
-	-	-	8%	5.7%	متوسط السنوات 2001-1992
3.44	1.4%	48.6	4.3%	4.6	2002
4.58	1.5%	46.6	3.8%	6.9	2003
5.77	0.1%	45.3	3.8%	8.1	2004
7.60	1.3%-	44.1	4.2%	9.2	2005
20.33	1%-	45.3	6.2%	9.7	2006
25.00	0.7%-	41.4	6.4%	9.9	2007
40.41	2%-	43.5	8.3%	6.4	2008
35.61	2.9%-	48.4	10.9%	5.7	2009
27.39	3.1%-	45.9	9.5%	9.7	2010
36.49	4.3%-	45.3	9.4%	6.6	2011
23.99	4.8%-	50.3	10.2%	5.1	2012
28.15	1.7%-	54.2	10%	6.9	2013
33.87	1.3%-	61.8	6%	7.3	2014

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المراجع التالية:

1 - احمد السيد النجار، مرجع سابق، ص 191.

2 - صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، افريل 2015.

3 - الشبكة الدولية لمجموعة بنك قطر الوطني، الهند رؤية اقتصادية 2014، دوحة، قطر، 2015.

الجدول (03): الديون الخارجية للهند

14	13	12	11	10	09	08	07	06	05	04	00	95	90	
461.9	380.5	345.8	305.9			230.61	204.99	143.40	120.22	122.58	100.24	95.17	85.66	إجمالي الديون الخارجية مليار دولار
2042.56	1863.21	1828.98	1822.99	1708.46	1365.37	1212.60	1171.44	908.29	804.25	695.94	455.20	352.26	313.26	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار

الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%27.34	%27.01	%22.02	%17.61	%14.94	%15.78	%17.49	%19.01	%19.21	%17.31	%16.78	%18.90	%20.24	%22.61
إجمالي الاحتياجات الدولية للهند بالمليار دولار	0.64	22.87	41.06	131.63	137.87	178.05	276.58	257.42	284.68	300.48	298.73	300.42	298.09	325.08

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المراجع التالية:

1- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، أبريل 2016.

2- The world Bank, Global development finance, 2010 PP1482.

- الإحالات والمراجع :

- ¹ نجلاء الاهواني (1993)، سياسات التعديل والإصلاح الهيكلي وأثرها على التعطل في مصر، ندوة التعطل في دول الاسكوا مكتب العمل العربي، عمان، الأردن، ص 105.
- ² رمزي زكي (1994)، أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية - الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتعديل الهيكلي في التنمية البشرية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق بيروت، لبنان، ص 210.
- ³ محمد عبد الفتاح العموص (1997)، النماذج التأليفية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي - الأسس النظرية والحالات التطبيقية - مع إشارة إلى تجربة تونس، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، العدد 9، ص ص 13-14.
- ⁴ رمزي زكي (1982)، تقييم الأداء لبرنامج التثبيت الاقتصادي الذي عقده مصر مع صندوق النقد الدولي (77-81) حصاد التجربة واحتمالات المستقبل، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي السابع للاقتصاديين المصريين، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، ص 330.
- ⁵ عبد الستار عبد الحميد سلمي (2001)، تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ص 52.
- ⁶ حنان عبد الحضر هاشم (2006)، الإجراءات التطبيقية لبرامج التصحيح الاقتصادي وانعكاساتها على الاقتصادات النامية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، العدد 2، ص 119.
- ⁷ مفلح محمد عقل (1994)، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية: الأردن نموذجاً، مجلة البنوك في الأردن، عمان الأردن، العدد 10، ص 16.
- ⁸ محمود عبد الفضيل (1994)، برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، ص ص 18-20.
- ⁹ المرجع نفسه، ص 20.
- ¹⁰ المرجع نفسه، ص 21.
- ¹¹ Castel Odile (1995), "L'ajustement structurel et après?", Editions Maison neuve et larose, collection économies en développement, Paris, p 8-11.
- ¹² محمد علي حزام غالب القبلي (2004)، الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص ص 35-37.
- ¹³ جاري فاتح (2010)، مدى ملائمة برامج الإصلاحات الاقتصادية بجلبها لاقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 46.
- ¹⁴ محمد صديق تبادي (بدون تاريخ نشر)، مشرطية مؤسستي بريتن وودز وانعكاساتها على الدول النامية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ص ص 454-456.
- ¹⁵ الوجة نفسه، ص 456.
- ¹⁶ صديقي مليكة (2007)، برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص ص 31-32.
- ¹⁷ محمد علي حزام غالب القبلي (2004)، مرجع سابق، ص ص 37-39.
- ¹⁸ سالم توفيق النجفي (2002)، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، بيت الحكمة، بغداد، العراق، ص 18.
- ¹⁹ ميميرة أيوب، مرجع سابق، ص ص 67-68.
- ²⁰ المرجع نفسه، ص ص 69-70.
- ²¹ يوسف عبد العزيز محمود (2005)، برامج التعديل الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، العدد 02.

²² محمد العريان (1990)، مجموعة اتفاقيات لتمويل البنوك التجارية في المكسيك، مجلة التمويل والتنمية، واشنطن، عدد 3، ص 26.

²³ محمد علي حزام غالب المقبل (2004)، مرجع سابق، ص 42.

²⁴ Khan Mohsin S. and Knight Malcolm D. , **Stabilizations Programs in Developing Countries , A formwork IMF staff papers** , Vol. 28 , No.1 , march , 1981, pp.2-5

²⁵ بن عبد الفتاح دحمان (1979)، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التعديل الهيكلي ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 136.

²⁶ صندوق النقد الدولي (1997)، آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، ص 103.

²⁷ أحمد عبد الله سلمان الوائلي (2009)، الضرورة والركائز الأساسية للانتقال من الأسلوب المخطط إلى الأسلوب التلقائي للنمو-العراق حالة دراسية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ص 70.

²⁸ عمر طارق وهي القاضي (2006)، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام والتحديات مع إشارة لحالة العراق ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد العراق، ص ص 96-97.

²⁹ أمنية زكي شبانة (1996)، أهم التغيرات الهيكلية في اقتصاديات بعض الدول النامية في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ، المجلة العلمية لاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد 2، ص 258.

³⁰ أحمد السيد النجار (2012)، الإصلاح الاقتصادي مخرج أم مأزق: دراسة مقارنة لتجارب مصر والمغرب والهند وتشيكيا ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ط 2، القاهرة، ص 181.

³¹ صلاح العمروسى (بدون سنة نشر)، الدولة التنموية في الهند قصة نصف نجاح ونصف فشل، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة مصر، ص 82.

³² أحمد السيد النجار (2012)، مرجع سابق، ص 182.

³³ أمنية زكي شبانة (1996)، أهم التغيرات الهيكلية في اقتصاديات بعض الدول النامية في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ، المجلة العلمية لاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس، مصر، العدد 02، ص 259.

³⁴ Chaudhuri Basudeb (2001), **"Les réformes économiques indiennes. Éléments de bilan. In: Tiers-Monde"**, tome 42, n°165, pp 17-31.

³⁵ صلاح العمروسى، مرجع سابق، ص 84.